

# مفهوم التأويل النحوي

محمود الجاسم

## الملخص

نتناول في هذه الدراسة مفهوم التأويل النحوي ، فنعرض الدلالات العامة للفظة «تأويل»، ثم نناقش المعنى الاصطلاحي ونستنتج أن المراد به في مستويات الدرس اللغوي المختلفة هو حمل اللفظ على غير ظاهره مفرداً أو جملة أو كلياً. ثم نحدد بعد ذلك مفهوم التأويل النحوي، ونبين اشتجاره بالتأويل الدلالي والصرفي والصوتي، كما نوضح علاقته بالتعليل والتخريج في الدرس النحوي، وأخيراً نحدد المظاهر التي تتجلى بها ظاهرة التأويل النحوي.

يُعدّ التأويل النحوي من الأركان الأساسية التي أسهمت في بناء الهرم النحوي بمختلف جوانبه، سواء أكان ذلك في استخلاص القواعد والحفاظ عليها بتخريج ما خالفها، أم في تعليل الأحكام النحوية، أم في تعقيد الدرس النحوي بتعدد الأوجه في تحليل العبارة التي تخرج على القاعدة.

ولا تخفى أهميته أيضاً عند مفسري القرآن الكريم الذين

حملوا الكلام على غير ظاهره. فقد كان معيناً كريماً كلما دعت الحاجة إليه. كذلك كان معيناً لا يستهان به لتسويغ الذوق الفني في شرح النصوص الأدبية ونقدها... إلخ.

وبعد ما تبين لنا أن مفهوم التأويل النحوي لم يحظ بمناقشة وافية لا قديماً ولا حديثاً تناولناه في هذه الدراسة، وذلك لنين مفهوم هذه الظاهرة، في الدرس النحوي، وحدودها، وعلاقتها بغيرها، والمظاهر التي تتجلى بها.

تشيع لفظة «تأويل» في كتب التراث بمعان متعددة، يكاد جلّها يدلّ على رجوع الشيء وردّه، أو على تغييره وتحوّله من حال إلى أخرى، أو على التحكّم في الشيء وتدبّر أمره.

فمن المواضع التي جاءت فيها الكلمة بمعنى الرجوع والردّ قولهم: (طبخت الشراب فالّ إلى قدر كذا وكذا، أي: رجع. وطبخت النبيذ حتى آل إلى الثلث أو الربع إذا رجع)<sup>(1)</sup>.

وتتطور الدلالة في مجال المحسوسات بالتوسع، فيقال: (آل الشيء يؤول أولاً ومآلاً إذا رجع، والأيلولة الرجوع، والمؤئل الموضع الذي يُرجع إليه، ولعل الأيل سمي بذلك لمآله إلى الجبل، أي: رجوعه)<sup>(2)</sup>.

ويظهر أنّ دلالة الكلمة بمعنى الرجوع والرد تطوّرت، فانتقلت إلى المجالات الذهنية، كما في قول الأعشى<sup>(3)</sup>:

على أنّها كانت تأولُ جِهاً      تأولُ رِبعيُّ السُّقاب، فأصْحَباً<sup>(4)</sup>

يبين السياق أنه أراد أصل حبّها، أو مرجعه وتفسيره<sup>(5)</sup>.

وتشيع الدلالة الذهنية بمعنى الرجوع في الحياة الاجتماعية بعد أن نزل القرآن الكريم، وانتشر الإسلام، فترد لفظة تأويل في القرآن الكريم مراراً<sup>(6)</sup>، بمعنى مرجع الأمر أو عاقبته التي يصير إليها<sup>(7)</sup>. وكذا الحال في الحديث الشريف، نحو قوله صلى الله عليه وسلم: (من صام الدهر فلا صام ولا آل)<sup>(8)</sup>، «أي: لا رجع إلى خير»<sup>(9)</sup>. كما يقال في الدعاء للذي فقد ضالته: أول الله عليك. أي: ردّ عليك ضالتك. ويقال أيضاً: تقوى الله أحسن تأويلاً. والمراد: أحسن مرجعاً أو عاقبة<sup>(10)</sup>.

ومن المواضع التي جاءت فيها كلمة «تأويل»، وفيها معنى التغيّر أو تحوّل الشيء من حال إلى أخرى قولهم: (آل اللبن، يؤول أولاً، وقد ألتته، أي: صببت بعضه على بعض حتى آل وطاب وخثر، وآل الدهن والقطران والعسل يؤول أولاً وإيلاً إذا خثر، وآل لحم الناقة إذا ذهب، فضمرت، وآل جسم الرجل إذا نحف)<sup>(11)</sup>.

وواضح ممّا تقدّم أنّ المراد هو تغير حال الشيء، وأن هذا التغير لا يلغي أصل الشيء، وإنما يجعله يتحول من هيئة هو عليها إلى أخرى.

ويبدو أن دلالة الكلمة بهذا المعنى ظلت في الحياة

الاجتماعية، وانتقلت إلى المجالات الذهنية. ففي حديث الزهري قال: (قلت لعروة: ما بال عائشة تتم في السفر؟ - يريد تتم صلاتها، فلا تجمع ولا تقصر - قال: تأوَّلت كما تأوَّل عثمان. وأراد بتأويل عثمان ما روي عنه أنه أتمَّ الصلاة بمكة في الحج بعدما نوى الإقامة بها<sup>(12)</sup>). وهذا يعني أن الصحابين الجليلين غيرًا طبيعة صلاة السفر من قصر أو من جمع وقصر إلى صلاة كاملة).

ومن المواضع التي وردت فيها لفظة «تأويل»، وفيها معنى التحكم في الشيء وتدبر أمره قولهم: (ألتُ الإبل إذا سُقَّتْها، وألتُ الإبل إذا صررتَّها، وإذا بلغتُ إلى الحلبِ حلبتَّها، وآل ماله، يؤوله، إذا أصلحه وساسه<sup>(13)</sup>). وواضح معنى التدبُّر والتحكُّم في أول الإبل أو المال).

ويظهر أن الدلالة انتقلت إلى المجالات الذهنية لتعني إدارة الأمور وإصلاحها، من ذلك القول المأثور: (ألنا وإيل علينا. أي سُسِنَا وسيَس علينا. أو وُلِّينَا ووُلِّي علينا)<sup>(14)</sup>. فإيالة الناس هي التحكم في أمورهم وإدارتها وتدبيرها. ولعل الدلالة بهذا المعنى تتوسع فتشمل الخطاب، إذ يقال: (أوَّل الكلام وتأوَّله إذا دبَّره وقدره وفسَّره)<sup>(15)</sup>. ويبدو أن قول الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم في دعوته لابن عباس: (اللهم فقِّهه في الدين وعلمه التأويل)<sup>(16)</sup> يدلُّ على ذلك<sup>(17)</sup>.

تلك هي الدلالات الرئيسية التي دارت حولها لفظة

تأويل في البيئة العربية عامة، أمّا في البيئة العلمية فمفهوم التأويل في القرون الثلاثة الأولى يأتي مرادفاً لمعنى «التفسير»<sup>(18)</sup>. من ذلك ما ذكره أبو عبيدة، وهو أن التأويل والتفسير بمعنى واحد<sup>(19)</sup>. ويروى عن أبي العباس ثعلب أن التأويل والمعنى والتفسير واحد<sup>(20)</sup>. ولعلّ من ينظر في بعض مؤلفاتهم يستنتج من السياق الذي ترد فيه لفظة «تأويل» أنه لا فرق بينها وبين لفظة «معنى» أو «تفسير»، فهم يستخدمونها سواء حملوا اللفظ على غير ظاهره أم شرحوه شرحاً يقتصر على الظاهر<sup>(21)</sup>.

وعندما تطورت الحياة الفكرية في البيئة العربية الإسلامية ازداد الاختلاف في فهم القرآن الكريم، وتشعبت الآراء، وأسهم حمل النص على غير ظاهره إسهاماً فعّالاً في كثرة الاختلافات، مما دفع بعض المفسرين في القرن الرابع الهجري إلى أن يضع تعريفاً اصطلاحياً للتأويل، ويجعله مخالفاً للتفسير<sup>(22)</sup>. ثم تكثرت التعاريف، فتختلف من بيئة دينية إلى أخرى، بيد أنها تتفق جميعاً على أن التأويل هو صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى آخر يرتئيه المؤول مهما كان انتماءه المذهبي<sup>(23)</sup>. فالتأويل في البيئة الدينية هو صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى آخر.

وإذا انتقلنا إلى البيئة النحوية فإننا لا نجد استخداماً لتلك اللفظة في أول مصدر نحوي موثوق، وهو الكتاب<sup>(24)</sup>، وكذا الحال في المصادر المنسوبة إلى نحاة تلك الفترة، أمثال

«الجمل» المنسوب إلى الخليل بن أحمد، و«مقدمة في النحو» المنسوب إلى خلف الأحمر .

وتشيع لفظة «تأويل» في مصادر النحو التي ألّفت في القرن الثالث الهجري، نحو «معاني القرآن» للفرّاء، و«مجاز القرآن» لأبي عبيدة، و«تأويل مشكل القرآن» لابن قتيبة. و«المقتضب» للمبرّد. ويكثر استخدامهم لها حين يصرفون اللفظ عن ظاهره. غير أنهم لم يلتزموا بمعنى اصطلاحيّ لها، وذلك لأنهم لم يلتزموا باستعمالها كلّما صرفوا اللفظ عن ظاهره، فإنهم أعطوها دلالة «معنى» أو «تفسير» أحياناً<sup>(25)</sup>.

ثم تظلّ اللفظة شائعة في كتب النحو بعد ذلك، وترد في معظم الأحيان عندما يصرف اللفظ عن ظاهره<sup>(26)</sup>، لكنها لم تكتسب معنىً اصطلاحياً محددًا، فكثيراً ما أطلق النحاة تسميات مثل «الحمل» و«المجرى»، و«المعنى»، و«التعليل»، و«التوهم» وغيره عندما يصرفون اللفظ عن ظاهره<sup>(27)</sup>.

وربما استنتجنا فهم النحاة للتأويل مما يُنسب إلى أبي حيان . فقد ذكر السيوطي عن أبي حيان أن (التأويل إنما يسوغ إذا كانت الجادة على شيء، ثم جاء شيء يخالف الجادة فيتأوّل. أما إذا كانت لغة طائفة من العرب لم تتكلم إلاّ بها فلا تأويل . ومن ثمّ كان مردوداً تأويلُ أبي علي الفارسي (ليس الطيبُ إلاّ المسكُ) على أن «ليس» فيها ضمير الشأن، لأنّ أبا عمرو بن العلاء نقل أن ذلك لغة تميم)<sup>(28)</sup>. ولعلّ المراد

من ذلك أنه إذا جاء نص لغوي مخالف للجادة حُمل على غير ظاهره لموافقة الجادة التي يراد بها القاعدة أو المعنى.

ويظهر أن هذا الفهم القديم كان أصلاً للتعريفات في العصر الحديث التي تناولت التأويل النحوي، فقد ذهب علي أبو المكارم إلى أن التأويل النحوي هو (صّبّ ظواهر اللغة المنافية للقواعد في قوالب هذه القواعد)<sup>(29)</sup>. ورأى السيد أحمد عبدالغفار أن التأويل في البيئة النحوية (يُعنى بحمل الظواهر اللغوية على غير الظاهر. للتوفيق بين أساليب اللغة وقواعد النحو)<sup>(29)</sup>. وإلى ذلك ذهب تمام حسان، إذ رأى أن التأويل النحوي هو ردّ العبارة إلى أصلها النحوي الذي قُعد له، وذلك لأن النحاة حرصوا على أن يفسّروا كل ما سُمع إلا ما ندر وشذّ في ضوء القواعد التي لم تصدق دائماً<sup>(31)</sup>. فهذه التعاريف، إذن، ترى أن التأويل النحوي هو حمل اللفظ على غير ظاهره لاقتضاء القاعدة. ويبدو أن التأويل النحوي لا يحدث لاقتضاء القاعدة فحسب مما دفع عبدالفتاح الحموز إلى تعريف جديد، فرأى أن لفظة تأويل عند النحويين يراد بها حمل النص على غير ظاهره لتصحيح المعنى أو الأصل النحوي<sup>(32)</sup>. ولكن التأويل لم يأت به النحاة ليصححوا الأصل النحوي الذي يعتبر القاعدة، وإنما يأتى للحفاظ عليها. كما أن التأويل لا يحمل النص على غير ظاهره، وإنما يحمل العبارة في نص ما أو يحمل اللفظة في عبارة ما. ومن ثم فالتأويل النحوي هو حمل اللفظ على غير ظاهره لمراعاة القاعدة أو مراعاة المعنى.



إذن يتبيّن مما تقدّم أن تعريف التأويل النحوي يقتضي حمل اللفظ على غير ظاهره بغض النظر عن الأسباب، ويبدو أن هذا الأمر يحدث في مستويات الدرس اللغوي المختلفة، فدارس المستوى الصوتي عندما يحلّل لفظة مثل «اصطبار» يحملها على غير ظاهرها، أي: يردّها إلى أصلها «اصتبار». ودارس المستوى الصرفي عندما يرى أن كلمة (يقلن) أصلها «يقولن». وحذفت الواو لالتقاء الساكنين إنّما يصرف اللفظ عن ظاهره. وكذا الحال عند دارس المستوى النحوي عندما يقول مثلاً في عبارة «ضرباً زيداً»: إن «ضرباً» منصوب بفعله المتروك، والتقدير: اضرب ضرباً<sup>(33)</sup>. ولا يختلف الحال في المستوى الدلالي، كما في تفسير بعضهم لقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَعَضُ الظَّالِمُ عَلَى يَدَيْهِ يَقُولُ يَا لَيْتَنِي اتَّخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلاً﴾<sup>(34)</sup>.

وإذا تأملنا في المعنى الاصطلاحي للفظ «تأويل» نلاحظ أنها حافظت على الدلالات الرئيسية التي دارت حولها لفظة تأويل في البيئة العربية، وهي: الرجوع والردّ، والتغيّر والتحول، والتحكّم والتدبّر، فاللفظ عندما يصرف عن ظاهره يغيّره دارسه ليُرجعه إلى أصل في ذهنه، ولا تخفى دلالة التحكّم والتدبّر في هذه العملية.

ويحسن بنا قبل أن نناقش حدود التأويل النحوي ومظاهره أن نضع مخططاً نبين فيه أنماط التأويل في اللغة وعلاقة بعضها ببعضها الآخر:



يتبين من المخطط المذكور أن التأويل النحوي قد يمسّ  
 الصرف، كما في تحليل لفظة «لَيْسَ جُنَّةً»، أو يقتصر على  
 التركيب فحسب، كما في تحليل جملة «يا زيد»، أو يمسّ  
 المعنى والتركيب، كما في تحليل قوله تعالى: «فَأَيْنَمَا تُولُوا  
 فَتَمُّ وَجْهَ اللَّهِ».

ولابد من الإشارة إلى أن التأويل كثيراً ما يشتجر  
 بمصطلحين آخرين، هما التعليل والتخريج. فالتعليل هو تفسير  
 النظام النحوي، ويستعين كثيراً بحمل لفظ على آخر، حتى إن  
 الفیصل بينه وبين التأويل قد يضيع، إذ ربما كانا وجهين لورقة  
 واحدة، كما في تحليل الفراء لقولهم: ربطتُ الفرسَ لا يتفلتُ.  
 فإنه يرى أن المتكلم جزم المضارع (يتفلتُ)، لأنه حمل الأسلوب  
 على الجزاء، أي: إن لم أربطه تفلت (35). ومنه أيضاً تحليل  
 الأخفش الأوسط للآية الكريمة: «وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً» (36)  
 نصب «شيباً» لأنه مصدر في المعنى. كأنه حين قال:  
 «اشتعل» قال: شاب، فنصب «شيباً» على المصدر (37).  
 وواضح أنه ضمّن الفعل «اشتعل» معنى الفعل «شاب»  
 لتعليل نصب الاسم «شيباً». وأمثلة اللجوء إلى التأويل في  
 تفسير النظام النحوي كثيرة، ولكن التعليل لا يحمل لفظاً  
 على آخر دائماً، مما يجعله أوسع من التأويل الذي يعتبر من  
 مظاهر التعليل. أمّا التخريج فهو أن نحلل شاهداً نادراً مما  
 يُحكم عليه بالفصاحة في ضوء القواعد. وربما استعان النحوي  
 لتخريج الشاهد بالتأويل، كما في تحليل العبارة الآتية:

«مررتُ به المسكين». ذهب سيبويه ليخرج الاسم المعرف الذي وقع حالاً إلى أن قدر فعلاً عاملاً فيه، فيكون مفعولاً به، أي مررت به لقيت المسكين. وذهب يونس إلى أن ضمّنه معنى النكرة، وأبقاه حالاً، والتأويل مررت به مسكيناً<sup>(38)</sup>. وكما نرى اضطر النحويان إلى تخريج الشاهد بالتأويل.

وقد يُخرِّجون الشاهد من غير تأويل كما في قولهم: هذا جحرٌ ضبٌّ خربٍ. فالشاهد فصيح، على الرغم من أنه ترخّص في قرينة المطابقة مع متبوعه «جحر» في العلامة الإعرابية. وللحفاظ على سلامته وسلامة القواعد خُرجَ بأنه جرٌّ على الجوار<sup>(40)</sup>. فاقترضوا في تخريجه بهذا التعليل من غير لجوء إلى التأويل. إذن فالتأويل هو حمل اللفظ على غير ظاهره، وقد يستعان به لتعليل القوانين التي تتحكم في النظام النحوي أو لتخريج الشواهد الفصيحة النادرة التي خالفت القواعد.

وإذا كان التأويل النحوي هو صرف لفظ إلى آخر يكمن في ذهن الدارس فما المظاهر التي يتجلى بها؟.

يتفق الدارسون في جملة من المظاهر يمكننا أن نضعها تحت العناوين التالية: الحذف، الحمل على المعنى، تأويل الكلام بالمفرد، الزيادة. بيد أنهم يختلفون في مظاهر تخرج على العناوين المذكورة، من ذلك ما يراه علي أبو المكارم ومّام حسان، وهو أن التقديم والتأخير، والفصل من مظاهر

التأويل<sup>(39)</sup>. ويظهر من دراسة علي النجدي ناصف، ومحمد عيد، وعبدالفتاح الحموز أن ذلك لا يعتبر تأويلاً<sup>(40)</sup>. ويذهب علي النجدي ناصف منفرداً إلى أن البديل في التحليل النحوي من مظاهر التأويل<sup>(41)</sup>. كما ينفرد عبدالفتاح الحموز باعتبار العوامل المعنوية من مظاهر التأويل<sup>(42)</sup>. وكذلك ينفرد نصر حامد أبو زيد حين نستنتج أن التأويل النحوي عنده هو الدرس النحوي برمته!<sup>(43)</sup>.

أما التقديم والتأخير فالظاهر أنهما لا ينتميان إلى مفهوم التأويل، لأن الشرط الأساسي للتأويل هو حمل اللفظ على غير ظاهره، فعندما نُعربُ مفعولاً مقدماً على فعله مثلاً لا نحمل العبارة على أصل متخيل بخلاف الظاهر، لأن مرونة الرتبة من ميزات العربية، ولأن قولنا (مقدم) لا يقتضي تأخير المفعول. ولعل الكلام نفسه يقال في الفصل.

ويبدو أن تحليل البديل أيضاً لا ينتمي إلى مظاهر التأويل، لأن النحوي عندما يحكم على لفظ ما بأنه بدل لا يريد من ذلك أن يحكم بزيادة المبدل منه، فيحذفه، فتحمل العبارة على غير ظاهرها، وإنما يفسر العلاقة بين البديل والمبدل منه فقط.

أما العوامل المعنوية فلا علاقة لها بالتأويل، لأن الغاية منها تعليل الحركة الإعرابية من غير تأويل.

وإذا أخذَ البيت بمفهوم نصر حامد أبو زيد للتأويل

النحوي فما عليه إلا أن يزاوج بين مصطلح التأويل والعنوان التالي: الدرس النحوي. وذلك مُحالٌ، لأنه سينتفي المفهوم الاصطلاحي للفظـة «تأويل» وغيرها. ومن ثم يخلص الدرس إلى أن التأويل النحوي يتجلى بالمظاهر الآتية: الحذف والتقدير والحمل على المعنى والزيادة ووقوع الكلام موقع المفرد.

وهكذا يتبين مما تقدم أن التأويل النحوي لم يخرج عن المعنى العام للتأويل في اللغة، كما يظهر أنه يشتجر بغيره من أنماط التأويل، وقد يكون أداة في تعليل الظواهر النحوية أو تخريج الشواهد النادرة، وذلك من خلال تجلياته بمظاهره التي يبيّنها الدراسة.

## الحواشي

- 1) الأزهري، أبو منصور: تهذيب اللغة «أول». والجوهري، اسماعيل بن حماد: تاج اللغة وصحاح العربية «أول». وابن منظور، جمال الدين: لسان العرب «أول». والزبيدي، محمد مرتضى: تاج العروس «أول».
- 2) ابن فارس، أبو الحسين أحمد: مقاييس اللغة «أول». ولسان العرب «أول».
- 3) الأعشى الكبير، ميمون بن قيس: ديوان الأعشى ص 113.
- 4) السَّقَابُ جُسُقَب: ولد الناقة. أصحاب: كبر، وصار له ابن يصحبه. ويقال: انقاد.
- 5) أبو عبيدة، مَعْر بن الْمُثَنَّى: مجاز القرآن 87-86/1 وللمزيد: لسان العرب (أول).
- 6) آل عمران «7»، والنساء «59»، والأعراف «53»، ويونس «39»، ويوسف «6»، «21»، «36»، «37»، «44»، «45»، «100»، «101»، والإسراء «38»، والكهف «82»، «87».
- 7) دائرة المعارف الإسلامية 525-524/7. وللمزيد: عبدالغفار، السيد أحمد: ظاهرة التأويل وصلتها باللغة ص 27.
- 8) بن الأثير، مجد الدين: النهاية في غريب الحديث والأثر 81/1 وللمزيد: اللسان «أول».
- 9) لسان العرب «أول».
- 10) لسان العرب «أول».
- 11) تاج اللغة وصحاح العربية «أول». ولسان العرب «أول».
- 12) النهاية في غريب الحديث والأثر 81/1 وللمزيد: لسان العرب «أول».
- 13) لسان العرب «أول».
- 14) تهذيب اللغة «أول». وتاج اللغة وصحاح العربية «أول». ومقاييس اللغة «أول».
- 15) لسان العرب «أول».
- 16) النهاية في غريب الحديث والأثر 80/1.
- 17) ظاهرة التأويل وصلتها باللغة ص 28، وأبو زيد، نصر حامد: فلسفة التأويل ص 13.





- (34) الفرقان « 27 » .  
(35) الفراء، معاني القرآن 280/2.  
(36) مريم « 4 » .  
(37) الأخفش، معاني القرآن 401/2.  
(38) الكتاب 76/2.  
(39) الكتاب 436/1.  
(40) أصول التفكير النحوي ص 168. والأصول ص 154 - 155.  
(41) ناصف، علي النجدي: من قضايا اللغة والنحو ص 82 وما بعدها. وأصول النحو العربي ص 183 وما بعدها. والتأويل النحوي في القرآن الكريم 8-6/1.  
(42) من قضايا اللغة والنحو ص 95.  
(43) التأويل النحوي في القرآن الكريم 8/1 و 1267-1263.  
(44) إشكاليات القراءة وآليات التأويل ص 185.

## المصادر والمراجع

- ابن الأثير، مجد الدين الدين بن الأثير، 1963 - النهاية في غريب الحديث والأثر. تحقيق ظاهر أحمد الزادي، محمود محمد الطناحي. دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي وشركاه. ط (1).
- الأخفش أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط، 1981 - معاني القرآن، تحقيق فائز فارس، الصفاة، الكويت، ط (2).
- الأزهري: أبو منصور محمد بن أحمد، 1967 - تهذيب اللغة، تحقيق عبدالحليم النجار . القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- الأعشى، ميمون بن قيس الأعشى الكبير - ديوان الأعشى الكبير، شرح وتعليق محمد حسين، مكتبة الآداب بالجماميز، المطبعة النموذجية . ثعلب أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب، 1949، مجالس ثعلب، شرح وتحقيق عبدالسلام هارون، دار المعارف بمصر ط (1).
- الجوهري، اسماعيل بن حماد، تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبدالغفار عطار، القاهرة، د.ت.
- حسان، تمام، 1982 الأصول، «دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب». الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- الحموز، عبدالفتاح أحمد، 1984 - التأويل النحوي في القرآن الكريم، مكتبة الرشد، الرياض، ط (1).
- زادة، طاش كبري، مفتاح السعادة ومصباح السيادة - دائرة المعارف الثقافية، حيدر آباد دكن، الهند، ط (1).
- الزبيدي، محمد مرتضى 1966، تاج العروس - دار صادر، بيروت.
- الزركشي، بدر الدين محمد بن عبدالله - البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، ط (2) د.ت .
- أبو زيد، نصر حامد 1994 - إشكاليات القراءة وآليات التأويل، المركز الثقافي العربي، ط (3).
- فلسفة التأويل 1983، «دراسة في تأويل القرآن عند محيي الدين بن عربي»، دار التنوير، بيروت، ط (1).
- سببويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، 1966.

- الكتاب، تحقيق عبدالسلام هارون، دار القلم، القاهرة.
- السيوطي، جلال الدين، 1441، الإتقان في علوم القرآن، مطبعة حجازي بالقاهرة، ط(3).
- الاقتراح في علم اصول النحو، 1976، تحقيق وتعليق أحمد قاسم، مطبعة السعادة، القاهرة، ط (1).
- عبدالغفار، السيد أحمد، ظاهرة التأويل وصلتها باللغة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د.ت.
- أبو عبيدة، مَعْمَر بن المَثْنَى التَّمِيمِي مجاز القرآن 1970، عارضه بأصوله وعلق عليه محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، دار الفكر ط (2).
- عيد، محمد، 1982 - أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء بضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة.
- ابن فارس، أبو الحسن أحمد، 1969 مقاييس اللغة، تحقيق عبدالسلام هارون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط (2).
- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، 1972 - معاني القرآن، حقق الجزء الأول والثاني أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، دار الكتب المصرية القاهرة 1955م، وحقق الجزء الثالث عبدالفتاح شلبي وراجعته علي النجدي ناصف، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- ابن قتيبة، أبو محمد عبدالله بن مسلم، 1968 - تأويل مشكل القرآن، شرح وتحقيق أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه، مطبعة دار المعارف بمصر.
- الماتريدي، أبو منصور محمد بن محمد السمرقندي: 1971، تأويلات أهل السنة، تحقيق ابراهيم عوضين والسيد عوضين، الجمهورية العربية المتحدة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة القرآن والسنة، القاهرة.
- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد المقتضب، تحقيق محمد عبدالحالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ت.
- مجموعة، مجموعة من الباحثين - دائرة المعارف الإسلامية، نقلها إلى العربية عبدالحamid يونسب وإبراهيم خورشيد وأحمد الشنتناوي وراجعها من قبل وزارة المعارف العمومية محمد أحمد جاد المولي بك.
- أبو المكارم، علي، 1973 - أصول التفكير النحوي، منشورات الجامعة الليبية، كلية التربية، طرابلس.
- ابن منظور، علي النجدي من قضايا اللغة والنحو، مكتبة نهضة مصر بالفجالة، د.ت.

---

مفهوم التأويل النحوي

## المجلات:

مجلة ألف، «مجلة البلاغة المقارنة، 1988 - العدد «8»، تصدر عن الجامعة الأمريكية  
بالقاهرة، مطبعة إلیاس العصرية.

